

الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1830-1561).

French Economic Privileges in Algeria (1561-1830).

ط. د: سليم بوحسان¹، أ. د: محمد مكحلي²Selim Bouhassane¹, Mohamed mekahli²

1 جامعة جيلالي اليابس بلعباس، مخبر الفكر الإسلامي في الجزائر، (الجزائر)،

salimhistoire13@gmail.com2 جامعة جيلالي اليابس بلعباس، (الجزائر)، m_mekahil@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/11/30

تاريخ القبول: 2025/05/30

تاريخ الاستلام: 2024/11/09

الملخص: يكتسي موضوع الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال العهد العثماني (1830-1561)، أهمية بارزة في الدراسات التاريخية، حيث تعد الامتيازات عاملا مهما في تطبيق معاهدات السلم والتعاون بين الجانبين، كما وأنها تعتبر من أخطر أشكال الامتيازات، لكونها تمنح تسهيلات وملكيات للأجانب وتسمح لهم بممارسة التجارة بكل حرية، وهو ما وصل إليه الفرنسيون ونجحوا في تحقيقه واستفادوا من امتيازات واسعة بالجزائر وأسسوا لهم مراكز صيد وشركات اقتصادية على السواحل الجزائرية، وهذا ما نسعى لتوضيحه في هذه الدراسة حيث سنخرج على طريقة ظهور الامتيازات الفرنسية في الجزائر وكيفية نشاطها وتطورها خلال هذه الفترة، وصولا إلى النتائج المترتبة عنها والتي أفضت إلى استغلال ثروات الجزائر واحتلالها من قبل فرنسا سنة 1830.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ فرنسا؛ العلاقات الجزائرية الفرنسية؛ معاهدة الامتيازات؛ الامتيازات الاقتصادية.

Abstract

The issue of French economic privileges in Algeria during the Ottoman period (1561-1830) holds significant importance in historical studies. These privileges were a key factor in the implementation of peace and cooperation treaties between the two parties. They are also considered among the most critical forms of privileges, as they granted foreign nationals various facilitations and property rights, and allowed them to trade freely. This is exactly what the French achieved; they succeeded in obtaining extensive privileges in Algeria, establishing fishing centers and economic companies along the Algerian coast. This study aims to shed light on the emergence of these French privileges in Algeria, how they functioned and evolved during this period, and the consequences that followed, which ultimately led to the exploitation of Algeria's resources and its occupation by France in 1830.

Keywords: Algeria, France, Algerian-French relations, Treaty of Privileges, economic privileges.

المؤلف المرسل: ط. د: سليم بوحسان، الإيميل: salimhistoire13@gmail.com

مقدمة:

يعتبر موضوع الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من المواضيع الهامة التي تستهوي الباحثين في تاريخ الجزائر الحديث، خاصة وأن الميدان الاقتصادي يعد نقطة هامة في تاريخ العلاقات بين البلدين، فمنذ توقيع الفرنسيين مع السلطان العثماني معاهدة الامتيازات سنة 1536م، همّوا بتثبيت أقدامهم بالجزائر وذلك من خلال الحصول على امتياز صيد المرجان بالسواحل الشرقية، ومن ثم بدأوا بتأسيس الشركات والمؤسسات الاقتصادية وعملوا على تطويرها والتنوع في نشاطاتهم التجارية خلال العهد العثماني.

ولقد مثلت هذه الامتيازات مسلكا رئيسيا تمكن من خلاله الفرنسيون التغلغل في الجزائر تجاريا، واقتصاديا، وحتى سياسيا.

وسنحاول في هذه الدراسة الإجابة على إشكالية مهمة في موضوع الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وهي: كيف ظهرت الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر؟ وما مظاهر نشاطها وتطورها خلال العهد العثماني؟ وإلى أي مدى أثرت الامتيازات في تآزم العلاقات بين البلدين؟ وما مدى مساهمتها في بعث المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر؟

1. مفهوم الامتيازات:

إن الحديث عن موضوع الامتيازات الفرنسية في الجزائر وفهم أهميتها في العلاقات الجزائرية الفرنسية ومدى تأثيرها على العلاقات بينهما، يجرنا إلى الحديث أولا عن مفهوم ومعنى المصطلح في حد ذاته، كون أن هذا النظام لم يكن معروفا من قبل في العالم الإسلامي.

1.1 المعنى اللغوي:

الامتيازات جمع امتياز من الفعل امتاز يقال: امتاز الشيء إذ بدأ فضله على مثله، كما يطلق بمعنى انفصل عن غيره وانعزل ومنه قوله تعالى: "وَأَمَّا زُورُ الْيَوْمِ أَتِيهَا الْمُجْرِمُونَ (سورة يس، الآية 59)"، وقيل انفردوا فأصل الكلمة يدل على تزيل الشيء وانفصاله عنه ومنه قوله تعالى: "لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ (سور الأنفال، الآية 37)"، فالامتياز يدل على التميز بين الأشياء بعزل بعضها عن البعض أو بتفضيل بعضها عن البعض (الربيع وليد، د ت، صفحة 05).

ويتوجب إرجاعه إلى لغات أجنبية بداية باللاتينية (Capitulum)، أو للغات الحديثة كالفرنسية (Capitulation) (Jean-Pierre Mevel (R.E), 1996, p. 81)) وتعني الأساسيات في الوثائق أو الخطوط العريضة في المعاهدات.

2.1 المعنى الاصطلاحي:

تعدد المفهوم الاصطلاحي للامتيازات بين المؤرخين، فهي تلك الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية من قبل دول أخرى، ولا يتم ذلك إلا بناء على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينهما، وهي تأخذ عدة أشكال: دينية، تجارية، سياسية، قضائية (العريض، 1997، صفحة 145).

ويعرفها "عبد العزيز الشناوي" بأنها "المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين¹ من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية في أراضي تلك الدول، وفي سريان هذه المبادئ عليهم (الشناوي، 2004، صفحة 40)".

وعرف "سهيل صبان" الامتيازات الأجنبية (Kapitulasyon) على أنها الحقوق التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة، أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطات سياسية واقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها واستمرت تلك الامتيازات حتى بداية الحرب العالمية الأولى (صaban، 2000، صفحة 36).

أما عن المؤرخين الأتراك فنجد المؤرخ "يلماز أوزتونا" يخصص نظام الامتيازات فقط بفرنسا، إذ يرى معاهدة الامتيازات أنها: "مساعدة لتنمية فرنسا اقتصاديا وعسكريا، والحيلولة دون وقوعها لقمة صائغة لألمانيا وإسبانيا (يلماز، 1980، صفحة 300).

وبناء على ما تقدمنا به من تعريفات يمكننا أن نقول وبصفة عامة أن الامتيازات هي عبارة عن معاهدات رسمية تضمنت بنودا مختلفة المضامين، تحوي قوانين ونظم وحقوق منحت للدول الأوروبية عامة وفرنسا خاصة، وكانت في بداية الأمر تسوية لأوضاع الأوروبيين المقيمين على أراضي الدولة العثمانية وعهد بحماية أرواحهم وشعائهم الدينية وتنقلاتهم وممارسة التجارة بكل حرية، غير أنها في واقع الأمر كانت بمثابة الباب الذي فتح للدول الأوروبية تحقيق أطماعها وتحولت فيما بعد إلى حقوق مكتسبة تذرعت بها أوروبا لتتمكن من التدخل في شؤون الدولة العثمانية وشؤون الدول التي حصلت بها على امتيازات.

2. الاتصالات الأولى بين الجزائر وفرنسا:

لم تكن الاتصالات بين الجزائر وفرنسا وليدة القرن السادس عشر ميلادي، بل يذهب كثير من المؤرخين بأنها قديمة جدا، وذلك بحكم القرب الجغرافي ولتربعها على مساحة معتبرة من ضفتي المتوسط المتقابلتين، ولهذا فقد قامت علاقات مشتركة بينهما في شكلها التجاري والسياسي وغيرهما، كما أنها تميزت بمد وجزر فتارة تقارب وتعاون، وتارة أخرى تتأخر وتتأخر.

فقد كان للمرسيليين منذ القرن الثاني عشر ميلادي علاقات تجارية بالسواحل المغربية، وسبقوا بذلك الجَنُوبِيِّينَ وغيرهم من الأوروبيين، ومع بداية القرن الرابع عشر ميلادي عقد حكام مرسيليا معاهدة تجارة وملاحة مع ملك بجاية "أبو يحيى زكريا (أرزقي، د ت، صفحة 67)"، بحيث كان المرسيليون يأتون إلى بجاية بمعادن وأقمشة وآلات حديدية ويأخذون منها خيولا وأصوافا وجلودا ويعيدون بيعها بأثمان غالية في إسبانيا وإيطاليا (لكل)، 2012-2013، صفحة 12)، وكان لهم قنصل يرعى مصالحهم لدى سلطان بجاية (نايت بلقاسم، 2007، صفحة 09).

ويذهب أوجين بلانتي (Eugène Plantet) إلى أن التجار البروفانسيين القادمين من جنوب فرنسا، حصلوا من شيوخ الأهالي على امتيازات صيد المرجان على الشريط الساحلي الممتد من طبرقة إلى عنابة، منذ سنة 883هـ/1478.

والظاهر أن هذا الاتفاق كان تمهيدا لبناء الحصن التجاري الفرنسي أي الباستيون (لكل، 2012-2013، صفحة 12).

3. بداية الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر:

1.3 الفترة الأولى (1619-1520):

بذلت فرنسا قصارى جهدها للحفاظ على صداقتها مع الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بالامتيازات التي كانت تحظى بها في الشرق الجزائري منذ تنازل "خير الدين بربروس" لها سنة 1520. لقد استطاعت الجزائر أن توقف بين موقفها الاستقلالي في صياغة سياستها الغربية والمحافظة على علاقتها الوطيدة مع الدولة العثمانية، وتجلى ذلك في علاقتها مع فرنسا خلال هذه الفترة وموقفها من مسألتين بارزتين يعدان محور اهتمام وهما:

- مسألة اعتماد القنصل الفرنسي في الجزائر.
- قضية تطبيق الامتيازات التي منحت للفرنسيين في الأراضي العثمانية في الجزائر (قنان، 2007، صفحة 38).

معاهدة الامتيازات:

يعد موضوع الامتيازات ومسألة تطبيقها في الجزائر قضية مستعصية الحل من البداية وتبين استحالة التفاهم والاتفاق حولها، وخاصة عندما توسعت ونمت على عهد السلطانين "مراد الثالث" سنة 1581م، والسلطان

"أحمد الأول" سنة 1604م، على حساب المصالح الحيوية للدولة العثمانية والجزائر سواء (قنان، 2007، صفحة 42).

فمنذ أن تحالفت فرنسا مع الدولة العثمانية واستطاعت أن تستفيد من امتيازات عديدة بموجب معاهدة الامتيازات التي أبرمتها مع السلطان "سليمان القانوني" سنة 1536م، أصبحت فرنسا تتمتع بنفوذ واسع داخل الأراضي العثمانية (فريد بك، 1981، صفحة 209)، بحيث جعلت هذه المعاهدة الفرنسيين يدعون بأن لهم وجود فوق الأراضي الجزائرية.

لقد سعت فرنسا خلال هذه الفترة وحاولت جاهدة في عقد معاهدة امتيازات على الأراضي الجزائرية، من خلال مبعوثيها وقناصلها وتجارها وبالضغط أيضا على السلطان العثماني ليتسنى لها ذلك إلا أن محاولاتها باءت بالفشل، وبالتالي فإن أول معاهدة تنص وبشكل صريح على منح الامتيازات في الأراضي الجزائرية، هي تلك المعاهدة المحفوظة في دور المحفوظات الفرنسية بين الجزائر وفرنسا، سنة 1619م (قنان، 2007، صفحة 45).

تأسيس الباستيون:

هو حصن تجاري فرنسي يعرف بباستيون فرنسا (Bastion de France) يقع على بعد 48 كلم شرق عنابة، تم بناءه على نتوء بحري يشرف على البحر وتحيط به الكثبان الرملية المكسوة بالأعشاب والشجيرات، وهو عبارة عن بناية ضخمة مربعة الشكل تضم ساحتين تتفتح على غرف لإقامة مجموعة من العمال ومخازن الحبوب والسلع، يفصل بينهما بناية مخصصة لرئيس المركز وأعوانه (ج.أو. هابنسترايت، د ت، صفحة 95).

أما فيما يخص التاريخ الدقيق حول تأسيسه فيكتفه الكثير من الغموض نظرا لتضارب الروايات التاريخية حوله، كما أننا نجد في الروايات الفرنسية على وجه الخصوص اختلافا بيّنا حول هذا الموضوع (لكحل، 2012-2013، صفحة 17).

يقول الأب دان (Pierre dan): "أن الباستيون قد شُيّد سنة 968هـ/1561م من طرف تاجران مارسيليان هما "توماس لانش" و"كارلين ديبويه"، وقد وافقه في هذا كل من "كالبير" (Galibert) و"روتاليه" (Rotalier)، وكذلك الشأن عند "لابريموداي" الذي يقول أن هذين التاجرين المارسليليين قد أنشأ مركزا تجاريا في القالة سنة 1561م، وحسب رأيه يعد باكورة المؤسسات التجارية الفرنسية في شمال إفريقيا (Galibert، 1843، صفحة 217).

4. التغلغل الفرنسي في الجزائر في ظل معاهدات الامتيازات:

منذ قيام العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا وتوقيع معاهدة الامتيازات سنة 1619م التي تجسدت بموجبها العلاقات التجارية بين البلدين، سعت فرنسا لربط الجزائر بامتيازات اقتصادية لفرض سيطرتها على الجزائر، ونتيجة لذلك قامت فرنسا بتأسيس مجموعة من الشركات لاستغلال منتجات وثروات الجزائر البحرية والبرية، حيث أن هذه الشركات كانت تحت مسؤولية القناصل الذين اهتموا كثيرا بهذه الشركات حتى أصبحت وسيلة من وسائل التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية للجزائر ومن بين هذه الشركات نذكر:

1.4 شركة لانش 1561م:

تأسست شركة لانش لصيد المرجان بموجب العقد الذي أبرمه الفرنسيون مع الحكومة الجزائرية حوالي 1560م، واستطاعوا من خلاله الحصول على رخصة لإنشاء مركز للشركة بكامل السواحل الجزائرية الشرقية (الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، 2010، صفحة 93)، منها ما كان يقرب من غربي القالة ومنها ما كان شرقي عنابة (أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، 2009، صفحة 357)، بحيث اقتصر مجال هذه الشركة على صيد المرجان وتصديره (سعيدوني و البوعبدلي، 1984، صفحة 75).

لكن ومع مرور الوقت تطورت الشركة وأصبح لديها مداخيل أكبر وأرباح كثيرة، وأصبحت من أهم الشركات التجارية في مرسيليا، ووسعت من نشاطها في السواحل الإفريقية إلى الإسكندرية والهند عن طريق البحر الأحمر (بوعزيز، 2009، صفحة 60).

لم تستطع هذه الشركة الصمود طويلا بسبب تضاييق الجزائر منها، وبسبب ما أقدمت عليه فرنسا بتحويلها حصن الباستيون قلعة عسكرية، وانتهكت بذلك الاتفاق الذي تم مع الحكومة الجزائرية على أن لا تسلح الحصن، كما قامت بتصدير القمح بعدما كان نشاطها منحصرا في صيد المرجان، وامتنعت أيضا عن دفع اللزمة لمدة ثلاث سنوات، فانتهى الأمر إلى افتكاك القاعدة وتهديم حصن الباستيون من طرف الحكومة الجزائرية (شارل أندري، د ت، صفحة 361).

2.4 شركة صانسون نابليون (1628-1633):

توترت العلاقة بين الجزائر وفرنسا بسبب هدم الباستيون، فرأت فرنسا أن تُعرض عن أسلوب العنف وتسلق سبيل الحوار، فكلفت المفاوضات "صانسون نابليون" (Sanson Napollon) بإجراء مفاوضات بين البلدين، فنتج عنها إبرام اتفاقية بشأن الباستيون في 19 سبتمبر 1628م (المدني، 2010، صفحة 55)، واستفاد الفرنسيون

مجددا بحق تجارة وصيد المرجان في المناطق المعينة، كما تم إعادة فتح الباستيون الفرنسي وإنشاء مركز تجاري دائم في عنابة، وسمح لهم بشراء الجلود والشمع والعسل.

وبهذا يكون صانصون نابللون حقق نجاحا كبيرا في مهمته، خاصة بعد منحه إدارة الباستيون مدى الحياة (ابن العنزي، 2009، الصفحات 35-36)، ولعل هذا ما جعله يسعى في تحقيق أطماعه الشخصية، فكانت نهايته الاغتيال على أيدي الجنوبيين، بعدما حاول غزو طبرقة في شهر ماي 1633م (بوعزيز، 2009، صفحة 70).

3.4 شركة دي كوكيل (1640-1658):

بعد موت صانصون نابللون وتوقف الباستيون عن العمل مرة أخرى قام "دي كوكيل" بإجراء مفاوضات مع حكام الجزائر لإعادة نشاط الباستيون، فأُسفرت هذه المفاوضات على إبرام اتفاق 7 جويلية 1640 (قنان، 2007، صفحة 66)، يقضي بإعادة الامتيازات التي تحصلت عليها سنة 1604م، لكن الديوان قام برفع الإتاوات من 26 ألف إلى 30 ألف دوبرن، إلا أن "دي كوكيل" لم يمكث طويلا في إدارة الباستيون وعاد إلى فرنسا، وأسندت إدارة الباستيون إلى "طوماس بيكي" الذي عاد إلى الجزائر سنة 1657م، لكنه أهدر رأس المال مما اضطره إلى الاقتراض من تجار مدينة الجزائر (بوعزيز، 2009، صفحة 73)، ولما تراكت عليه الديون قام بالفرار وترك وراءه إدارة الحصن، وبهذا عرفت الفترة الممتدة من 1658 إلى 1666م، انقطاعا في العلاقات التجارية رغم إلحاح فرنسا (غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)، مذكرة لنيل الماجستير، 1984-1985، صفحة 176).

4.4 شركة أرنود ويس (1666-1676):

عادت العلاقات بين الجزائر وفرنسا بإبرام اتفاق في 17 ماي 1666م، ومن بين أهم البنود التي تضمنها هذا الاتفاق، هو مسألة تفتيش المراكب الفرنسية في البحر وهو الموضوع الذي كان مصدر للخلافات المستمرة بين الطرفين، ومسألة إطلاق سراح الأسرى، لكن سرعان ما توترت العلاقة بين البلدين، فقام لويس الرابع عشر بقرار ملكي يقضي بمنع التجارة مع بلدان المغرب (سعيدوني، وراقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2009، صفحة 317)، فأعطى امتياز الباستيون لتاجر يدعى "أرنو" سنة 1670م، إلا أنه حدثت خلافات على مستوى مؤسسات القالة، فكادت هذه الخلافات أن تُفقد فرنسا امتيازاتها (غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)، مذكرة لنيل الماجستير، 1984-1985، صفحة 178).

5.4 شركة لافون (1676-1678):

بعد وفات "أرنو دويس" سلمت الإدارة إلى "لافون" الممثل السابق لشركة أرنودويس بمرسيليا، فقام لافون بتعهد للحكومة الجزائرية بعدم المساس بأبناء أرنود، إلا أنه أخلف بوعده وهو ما أدى إلى سجنه، فأصبحت الشركة عاجزة عن مواصلة نشاطها فأصدر لويس الرابع عشر قرارا بإنهائها (بن سعيدان، 2011-2012، صفحة 121).

6.4 شركة "دوزو" (1678-1683):

قام ملك فرنسا بتشكيل شركة جديدة هي شركة "دوزو" مكان شركة "لافون"، بحيث استطاع دوزو أن يعقد اتفاق مع الديوان في مارس 1679 (غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)، مذكرة لنيل الماجستير، 1984-1985، صفحة 180)، واستطاعت الشركة أن توسع من نشاطها حيث ارتفع من أربعة إلى ثمانية سفن وانتقل المركز الأساسي من الحصن إلى القالة، إلا أنه بعد حدوث حملة "دوكين" على مدينة الجزائر سنة 1682م، أرغمت الشركة على التخلي عن المؤسسات سنة 1683م، وعلى الرغم من مجهودات دوزو، إلا أن العلاقات توترت أكثر بين البلدين، وانتقلت المؤسسات إلى الانجليز الذين تحصلوا عليها إلى غاية 1694م (بن سعيدان، 2011-2012، صفحة 122).

7.4 شركة "هيلي" (1694-1713):

بعد منح الانجليز الامتيازات لمدة عشر سنوات، قامت شركة "هيلي" المرسيلية في 1694، باستعادة الامتيازات وأمضت معاهدة سلم وتجارة بين البلدين من نفس السنة، التي نصت على إدارة شركة هيلي للمؤسسات (بوعزيز، 2009، صفحة 92)، فازدهرت هذه الشركات وتطورت خصوصا ما بين 1702 و 1709م، وازدادت صادراتها تجاه فرنسا، غير أنها سرعان ما تعرضت للحل سنة 1713م (بن سعيدان، 2011-2012، صفحة 122).

8.4 الشركة الإفريقية (1714-1718):

عُرف القرن 17م بعصر الشركات التجارية الاستعمارية (جلال، 1999، صفحة 167)، ذلك لأن هذه الشركات جعلت من التجارة بابا للهيمنة والاستعمار على ثروات ومقدرات الجزائر، فقد قام "حسين باي" قسنطينة بتوقيع معاهدة 1714م، مع مدير شركة "دومارل" الذي رخص للفرنسيين استغلال الحبوب، فكانت هذه المعاهدة ذات منفعة لصالح فرنسا، إلا أنها كانت تتعرض لمضايقات من القبائل المتواجدة على الحدود التونسية الجزائرية (صالح، 2007، صفحة 153)، حيث أنها لم تستطع تسيير شؤونها وهذا ما أدى إلى إفلاسها.

9.4 شركة الهند الشرقية الفرنسية (1719-1741):

لم تُؤفّق الشركة الإفريقية في إدارتها للمؤسسات ولم تحقق نتائج، إذ بعد سنوات قليلة تولت شركة الهند الشرقية الفرنسية إشرافها على المؤسسات التجارية، غير أن هذه الأخيرة سوف تتخلى عن استغلال الامتيازات بعد سنوات قليلة 1730، لتعطى إلى "أوريول جاك" لمدة عشر سنوات (قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1790-1830)، 2005، صفحة 224)، حيث تتبع هذه الشركة طريقة تسيير المؤسسات بشرق البلاد طريقة تسيير الشركات التي سبقتها ولم تختلف عنها، فتناقص نشاطها وانخفض وتراجع عدد معامل صقل المرجان وانتقلت إلى جنوة (بن سعيدان، 2011-2012، صفحة 124).

10.4 شركة الملكية الإفريقية (1741-1794):

تم إنشاء الشركة الملكية الإفريقية بظهير ملكي صدر في 22 فبراير 1741م، جاء في مقدمته: "لقد أردنا أن ننمي تجارتنا في إفريقية، في سبيل أن نزيد من الامتيازات لصالح رعايانا، لذلك قررنا منح الشركة الجديدة كل الوسائل لتفعيل هذه التجارة... إما بتوفير الأموال اللازمة لذلك أو بتقديم الهبات الخاصة لها، وإما بتوفير الحماية لها ومنحها مختلف الصلاحيات والامتيازات... (Abel Boutin, 1902, pp. 403-410).

اتخذت الشركة من القالة مقرا رئيسيا لها خلال عملها الطويل بالجزائر، بحيث كان الفرنسيون يعتبرونها ملكا لهم ولا يحق للجزائريين أن يقدموا إليه، بل كان الأهالي يأتون بالسلع ثم ينسحبون قبل غروب الشمس، وعملت على المتاجرة في المواد الغذائية والبضائع والمؤونة، إضافة إلى صيد المرجان وكان يُصدّر إلى إفريقيا ومصر وغيرهما (بوعزيز، 2009، صفحة 107).

تعد هذه الشركة من أكثر الشركات ازدهارا وتعد فترتها أزهى الفترات، حيث في عهدها سجلت ميزان تجاري كبير وتمكنت من الحصول على حق احتكار تصدير الشحم والفلو والزيت والخيول على غرار المواد المحتكرة كالجلود والشحم والصوف (سعيدوني و البوعبدلي، 1984، صفحة 76).

في سنة 1789 اندلعت الثورة الفرنسية التي انتهت بإعلان الجمهورية الفرنسية وإلغاء النظام الملكي في سنة 1791م، وقد كان من أهم قراراتها إلغاء الامتيازات التجارية وإلغاء جميع الشركات التي كانت تملك حصيرة التمتع بها، وفي جويلية 1791 صدر قرار يمنح لجميع الفرنسيين حق استغلال الامتيازات بكل حرية -باعتبار هذه الأخيرة حق للأمة الفرنسية وليست حقا لأشخاص بعينهم- وهذا ما انعكس سلبا على أعمال الشركة الملكية، وانتهى الأمر بحلها وتعويضها بوكالة تعمل لصالح الدولة تدعى "الوكالة الإفريقية" وكان ذلك في 1794 (Abel Boutin, 1902, p. 458).

11.4 شركة الوكالة الإفريقية (1794-1807):

تأسست الوكالة الإفريقية على أنقاض الشركة الملكية الإفريقية، ولم يكتفها أي غموض في الظهور، تكونت بمقتضى قرار لجنة الأمن العام في 7 فيفري 1794 (الزيري، 1972، صفحة 211)، وقرار آخر بتاريخ 11 مارس 1794، وقد تولت الدولة الإشراف على المؤسسات إشرافا مباشرا، وقامت بتقديم المبالغ المالية اللازمة لمواصلة النشاط التجاري وتصدر التعليمات الخاصة بالتوجيه وتنسيق الشؤون الإدارية (الزيري، 1972، صفحة 212).

وبمجرد تأسيس الوكالة وجدت نفسها أمام عراقيل وأهم عائق واجه الوكالة هو مشكل رؤوس الأموال، فقد حُرمت من تمويل المساهمين لكونها شركة تحت إشراف النظام الجديد الذي يعاني من أزمة مالية خانقة، ولقلة الأرباح اختفت الشركة (سعيدوني و البوعبدلي، 1984، صفحة 76).

ولم تستطع الشركة استرجاع صيد المرجان، وإن جميع محاولاتها باءت بالفشل ولم تتراجع السلطات عن قرارها بالرغم من أنها سعت وألحت لكن دون جدوى، ومن بين الأسباب التي جعلت الحكومة الفرنسية تنتسب بموقفها، إما أنها كانت تشعر بعدم قدرتها على اتخاذ تدابير قد تغضب المواطنين، أو أنها تريد الحفاظ على سمعة الثورة الفرنسية، وبسيطرة اليهود على جزء كبير من النشاط التجاري لم يبق للوكالة سوى ميدان الحبوب والشموع والصوف والجلود وأصبحت عملية تصديرها ناقصة، وهو ما أجبرها على التخلي عن الكثير من الأسواق، لأن ميزانيتها لم تسمح لها بشراء كل ما ينتجه الأهالي (الزيري، 1972، الصفحات 217-218).

وبقيام نابليون الحملة على مصر أعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا، وكذلك الجزائر هي الأخرى أعلنت الحرب على فرنسا، ومع بداية الحرب أغلقت المؤسسات وهدم بعض بناياتها ومنحت الامتيازات للإنجليز، وألقي القبض على القنصل الفرنسي، وكان قرار إغلاقها الرسمي في 17 جانفي 1801 (الزيري، 1972، الصفحات 224-225).

12.4 شركة السيد باري (Paret):

تعود علاقة السيد باري بالجزائر إلى سنة 1787 عندما جاءها ليشتري سفينة تتسع لمائة وخمسين برميلا أسماها "الإخوة الثلاثة"، وقد تكرر مجيئه مرتين آخرين لنفس الغرض، وقبل اندلاع الثورة الفرنسية سنة 1789م بقليل، عُين مستشارا في قنصلية فرنسا بمدينة الجزائر، وفي نفس الوقت كلفته الشركة الملكية الإفريقية بتمثيل مصالحها، ثم عُزل عن وظيفته في 27 مارس 1790م، ولكنه بقي مع الشركة إلى غاية 1791، حيث أنشأ محلا

خاصا له، وتركه لابن أخيه ورجع إلى مرسيليا، وعاد إلى الجزائر بعد مرور خمس سنوات ليتولى تسيير شؤون محله بنفسه (الزيري، 1972، الصفحات 245-246).

يُرجع محمد العربي الزيري ومحمد أمين إلى أن الفترة 1801-1817 و 1817-1821 هي فترة غموض، لذلك نجد أنشطة "باري" هزيلة جدا لدرجة لا تكاد تذكر في بعض الأحيان، وربما يعود ذلك إلى عدم حصوله على الترخيص من السلطات الفرنسية (أمين، 2016، صفحة 257).

وفي سنة 1822 قامت الشركة بتنصيب وكيل تجاري لها بعناية ليرعى مصالحها ويتولى تصدير المواد الأولية ويكون على اتصال بعمال البايليك، واستطاعت هذه المؤسسة أن تحقق أرباحا معتبرة، وفي مقابل دفع ضريبة سنوية قدرت بـ: 30000 قطعة ذهبية، وكانت تحصل على أرباح صافية قدرت بـ: 363000 قرش بالنسبة إلى شحن المواد الأولية إلى الموانئ الأوروبية، وذلك قبل أن تضع سلطات بايلك الشرق حدا لهذا التعامل التجاري المضر باقتصاد الجزائر عام 1827م، إثر فرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية (سعيدوني و البوعبدلي، 1984، صفحة 76).

5. انعكاس الامتيازات على العلاقات الثنائية:

تراجعت الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر نتيجة لعدة أسباب نذكر منها:

1.5 مسألة الديون:

كان لهذه المسألة الأثر السلبي في تأزم العلاقات، فبعد قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م تعرضت فرنسا لأزمات حادة سياسية ومالية واقتصادية، فكانت الجزائر البلد الوحيد الذي أنقذها من هذه الأزمات التي عصفت بها، حيث أعلن الداي "حسين باشا" تأييده العلني لفرنسا وذلك من خلال رسالة بعث بها إلى محافظة العلاقات الخارجية الفرنسية بتاريخ 16 أكتوبر 1795م، يقول فيها "إن نرد لكم أي طلب للجمهورية يكون في متناولنا...نحن على استعداد لأن نمدكم بالحبوب والمواد المعيشية وكل ما تطلبونه من..." (نواصر، 2010-2011، صفحة 106).

ونتيجة لهذا الاقتراض الذي أقرضته الجزائر لفرنسا تفاقمت ديون فرنسا حتى أصبحت مسألة الديون من بين المسائل العالقة بينهما ومن العوامل الرئيسية لتقلص الامتيازات.

2.5 الحصار البحري والحملة على الجزائر:

بمناسبة حلول عيد الفطر في 27 أبريل 1827م وقعت مسرحية المروحة بين "الداي حسين" و"دوفال" الذي أحسن تمثيلها، حيث عاد هذا الأخير إلى بلاده واعتبرت فرنسا ذلك الخلاف فرصة مناسبة لتفرض حصارها على

الجزائر (أرزقي، د ت، صفحة 183)، فأرسلت عدة شروط تعجيزية إلى حكومة الجزائر وأمهلتها مهلة للرد، لكن "الداي حسين" رفضها جملة وتفصيلا، ومن هنا بدأ الفرنسيون في تحركاتهم نحو الجزائر وأعلنوا الحصار والحرب عليها منتصف جوان سنة 1827م، فردت الجزائر أن أعلنت الحرب على فرنسا في 16 جوان 1827.

قام "الداي حسين" بإصدار أوامره بهدم المؤسسات والمصارف الفرنسية في القالة وعنابة، وتكبدت المؤسسات الفرنسية خسائر قدرت بمليونين ونصف مليون فرنك (زروال، 1994، صفحة 94)، واستمر الحصار البحري على الجزائر مدة ثلاث سنوات (1827-1830م) ولم تتوصل فرنسا إلى أي نتيجة، حينها أدركت فرنسا أن الحصار قد كلف خزينتها مبالغ طائلة دون جدوى ودون فائدة ترجى.

وأمام هذه الأوضاع المزرية وفشل الحصار لم تجد فرنسا بدا من العمل العسكري فقرر مجلس الوزراء الفرنسي شن حملة على الجزائر، فوجهت القوات الفرنسية نحو الجزائر وتم غزوها سنة 1830.

الخاتمة:

من خلال معالجتنا لموضوع الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال العهد العثماني خلصنا إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

إن العلاقات التجارية الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا لم تكن وليدة الفترة الحديثة أي بمجيء العثمانيين إلى الجزائر، بل كانت قبل ذلك قائمة بين المدن المرسلية وإمارات المغرب الأوسط (الجزائر)، حيث بدأت هذه العلاقات بالمعاملات التجارية.

تعد معاهدة الامتيازات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع فرنسا سنة 1536م، بمثابة حجر الأساس الذي بنت عليه الدول الأوروبية معاهداتها مع العثمانيين، فقد أصبحت بعد هذا بمثابة نظام أو آلية تنظم العلاقات الدولية.

استطاعت فرنسا أن تُبرم معاهدة امتيازات مع الجزائر بفضل السلطان العثماني الذي ساعدهم على ذلك، فقد حصلت في بداية الأمر على امتياز صيد المرجان في السواحل الشرقية للجزائر، ثم نمت وتطورت هذه الامتيازات خلال العهد العثماني فتحوّلت من حصن صغير بالقالة إلى وكالة تجارية كبيرة تضم عدة موانئ ومراكز، فالظاهر أن هذه الامتيازات جاءت بنشاط تجاري واقتصادي غير أنها في واقع الأمر كانت بمثابة الباب الذي فتح لفرنسا تحقيق أطماعها بالجزائر، لتتحول فيما بعد إلى حقوق مكتسبة تذرعت بها فرنسا للتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، ومنه احتلالها سنة 1830.

الإحالات والهوامش:

1 مصطلح فقهي إسلامي، يقصد به هؤلاء الذين يأتون دار الإسلام لمدة محددة، عكس أهل الذمة الذين يبقون بصفة دائمة، وهم أقسام: رسل، وتجار، ومستجيرين، وحكم هؤلاء ألا يهاجروا ولا يقتلوا ولا تؤخذ منهم الجزية، للمزيد يُنظر: (ابن القيم، 1408، صفحة 874).

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

1. أحمد توفيق المدني. (2010). محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791). الجزائر: عالم المعرفة.
2. الجزية ابن القيم. (1408). أحكام أهل الذمة، الدمام. (تح: يوسف أحمد البكري، و الصاروري شاكر) السعودية: دار عزم.
3. الجبالي عبد الرحمان بن محمد. (2010). تاريخ الجزائر العام (المجلد 3). الجزائر: شركة دار الأمة.
4. الشيخ لكحل. (2012-2013). نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م (1013-1070/1604-1659)، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ الحديث. الجزائر: جامعة غرداية.
5. أوزتونا يلماز. (1980). تاريخ الدولة العثمانية (المجلد ج1). (تر: عدنان محمود سلمان) تركيا: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل.
6. ج.أو. هابنسترايت. (د ت). رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ/1722م). (تر: ناصر الدين سعيدوني، المترجمون) تونس: دار الغرب الإسلامي.
7. جمال قنان. (2005). العلاقات الجزائرية الفرنسية (1790-1830). الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والتوزيع.
8. جمال قنان. (2007). معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار.

9. جوليان شارل أندري. (د ت). تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح إلى 1830م. (تر: مزالي محمد، و بشير بن سلامة، المترجمون) تونس: دار النشر التونسية.
10. خالد الربيع وليد. (د ت). الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي. مجلة الفقه والقانون.
11. سهيل صابان. (2000). المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
12. شويثام أرزقي. (2009). المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني. الجزائر: دار الكتاب.
13. شويثام أرزقي. (د ت). نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل الانهيار (1800-1830). الجزائر: دار الكتاب العربي.
14. عائشة غطاس. (1984-1985). العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)، مذكرة لنيل الماجستير. الجزائر: جامعة الجزائر.
15. عباد صالح. (2007). الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830). الجزائر: دار هومة.
16. عبد الرحمان نواصر. (2010-2011). مسألة ديون فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث. الجزائر/الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغرداية.
17. محمد الصالح ابن العنتري. (2009). فريدة منسية في حال دخول الترك بلاد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة. (تر تق تع: بوعزيز يحيى) الجزائر: عالم المعرفة.
18. محمد العربي الزبيري. (1972). التجارة الخارجية للشرق الجزائري. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.
19. محمد أمين. (2016). الاختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830). الجزائر: دار كوكب العلوم.
20. محمد بن سعيدان. (2011-2012). علاقات الجزائر مع فرنسا (1659-1756)، مذكرة لنيل ماجستير. الجزائر: المركز الجامعي غرداية.
21. محمد زروال. (1994). العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830م). الجزائر: منشورات دحلب.

22. محمد عبد العزيز الشناوي. (2004). الدولة العثمانية دولة مفترى عليها (المجلد ج2). مصر: مكتبة أنجلو مصرية.
23. محمد فريد بك. (1981). تاريخ الدولة العثمانية. (تر: إحسان حقي) لبنان: دار النفائس.
24. مولود قاسم نايت بلقاسم. (2007). شخصية الجزائر الدولية وهبتها العالمية قبل سنة 1830 (المجلد ج2). الجزائر: دار الأمة.
25. ناصر الدين سعيدوني. (2009). ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. الجزائر: دار البصائر.
26. ناصر الدين سعيدوني، و المهدي البوعبدلي. (1984). الجزائر في التاريخ العهد العثماني. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
27. وليد العريض. (1997). تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها. مجلة الدراسات الجامعية الأردنية، م24 (ع1).
28. يحيى بوعزيز. (2009). علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-130. الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع.
29. يحيى جلال. (1999). تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر. مصر: المكتب الجامعي.

باللغة الأجنبية :

30. Abel Boutin. (1902). Anciennes relations commerciales et diplomatique de la France avec la barbarie (1515-1830).
31. Jean-Pierre Mevel (R.E). (1996). Dictionnaire Universel. Libraire Générale Française, 43 quai de Grenelle. Paris.
32. M. Léon Galibert. (1843). Histoire de L'Algérie Ancienne et Moderne .Paris: Future et Cie Libraire-Edition